الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.50

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٩ (أ) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

قطر:* مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة مَن يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

221104 221104 04-61721 (A)
0461721

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٣]،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٥]،

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

وإذ تسلم بأنه رغم التمكن من خفض معدل الفقر في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والفئات المحرومة وبتعرض غيرها لخطر التهميش والإقصاء الفعلي من الإفادة من منافع العولمة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان وفي داخلها، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد مجددا على ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - **تؤكد** أن على عاتق كل بلد تقع المسؤولية الأولى عن تنميته المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ-٢/٢٤، المرفق.

(٦) A/59/326.

الإنمائية الوطنية، وأنه لا بد من اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٥ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة لكي تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

٦ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه بتشجيعها أمورا من بينها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٧ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢] تنفيذا تاما وفعالا؛

٨ - **تؤكد مجددا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمال والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وضرورة رفد الجهود المبذولة لإصلاح البنيان المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف، عموميّ الطابع وقائم على القوانين والانفتاح والإنصاف وعدم التمييز، إلى جانب تحرير التجارة تحريرا حقيقيا، أن ينشط التنمية بقدر كبير في العالم أجمع، وأن يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٩ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية المتجاوبة مع احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

١٠ - **ترحب** بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في سان باولو، البرازيل[٧]، وباعتماد توافق آراء سان باولو[٨]، وتؤكد أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز الترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في سبيل النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛

١١ - **تسلم** بالدور الهام الذي يمكن للتجارة أن تؤديه كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وترحب بالاتفاق الإطاري الجديد لمنظمة التجارة العالمية المبرم في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٩]، وتؤكد أنه ينبغي لعملية الدوحة المستأنفة أن تعالج احتياجات البلدان النامية وشواغلها القائمة من زمن طويل معالجة فعّالة وعاجلة فتصبح مفاوضات الدوحة بذلك جولة إنمائية حقيقية؛

١٢ - **تؤكد** أن الفساد على الصعيدين الوطني والدولي هو عقبة كأداء أمام جهود التنمية والقضاء على الفقر، وتشجّع جميع الحكومات على مكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة وعلى العمل على إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، وترحّب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٣ - **تؤكّد كذلك** أنّ التعاون الدولي ضروري، جنبا إلى جنب مع سياسات داخلية مترابطة وثابتة، في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر وفي ضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة في إعلان الألفية؛

---

(٧) TD/L.382.

(٨) TD/410.

(٩) WT/L/579.

١٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أنها دون الهدف المتفق عليه دوليا، وتؤكد مجددا أنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنّه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعّالية المعونة على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة تدفقات المعونة وجعلها قابلة للتنبؤ لضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

١٥ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٠]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٦ - **تؤكد** أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المصادر التمويلية المبتكرة في تعزيز التنمية، بما في ذلك مكافحة الجوع والفقر، وترحّب في هذا الصدد بمذكرة الأمين العام المتعلّقة بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية[١١] وباجتماع قادة العالم بشأن إجراءات مكافحة الفقر وكذلك بالتحليل الجاري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

١٧ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

---

(١٠) انظر A/CONF.191/13.

(١١) A/59/272.

١٨ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع وحلّ حالات المديونية التي لا يمكن الاستمرار فيها وبأنّ تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٩ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٠ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسّر التوسّع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبّى على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢١ - **تعترف أيضا** بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة وعلى تقليل آثارها السلبية، وترحب في هذا الصدد بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وبالعرض الذي تقدمت به تونس لاستضافة المرحلة الثانية منه في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

سياسات القضاء على الفقر

٢٢ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة

جوهانسبرغ للتنفيذ‘‘)[١٢]، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة، والاستراتيجيات القطاعية مجالات يذكر من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكّنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٣ - **تؤكد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٤ - **تدرك** أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٥ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢٦ - **تؤكد مجددا أيضا** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٧ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من

---

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٣]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٨ - **تدرك** ما للإيدز وفيروسه والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٢٩ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من الهبوط إلى النصف بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفها وبنسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٠ - **تسلم** بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدحمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأكواخ الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٣١ - **تعترف أيضا** بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف الهبوط إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، في نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع؛

٣٢ - **تحيط علما** بالاجتماع التمهيدي الذي عقدته لجنة صندوق التضامن العالمي الرفيعة المستوى في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

(١٣) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

نيويورك، التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الصندوق وحشد الموارد اللازمة لتمكينه من بدء أنشطته في مجال التخفيف من وطأة الفقر؛

٣٣ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد على المساهمة في صندوق التضامن العالمي؛

٣٤ - **تستذكر** أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات التضامن باعتباره من القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

٣٥ - **ترحّب** باجتماع قادة العالم من أجل العمل على مكافحة الفقر، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بناء على مبادرة رؤساء إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا وبدعم من الأمين العام، وإعلان نيويورك بشأن العمل على مكافحة الفقر الذي خرج به هذا الاجتماع والذي يحث المجتمع الدولي على أن يأخذ في الاعتبار إمكانية اعتماد آليات مبتكرة لتمويل التنمية ومكافحة الجوع والفقر؛

أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦ - **تؤكد**، وفقا لما سُلّم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة تهميش هذه القارة؛

٣٧ - **تؤكد مجددا** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٤]، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٣٨ - **تؤكد** أن عبء الدين الخارجي دفع بالعديد من البلدان إلى هوة الفقر المدقع وأن الموارد التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والبنية التحتية والتنمية الصناعية تُحوَّل نحو خدمة هذا الدين؛

---

(١٤) A/57/304، المرفق.

٣٩ - **ترحّب** بخطة العمل المتعلقة بتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا[١٥] التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة والتخفيف من حدة الفقر، الذي عقد في واغادوغو من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

٤٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية، أن تساعد البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤١ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسيل[١٦] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٧]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسيل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٢ - **تؤكد** على أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر تأكيد أهمية تنفيذ برنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٨]، وتؤيد في هذا الصدد عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ نتائج هذا الاجتماع دعما كاملا؛

٤٣ - **تعترف** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية، وتحث المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان لكي تلبي احتياجاتها الإنمائية الخاصة ومساعدتها في التغلّب على العقبات الجغرافية بتحسين نظمها الخاصة بالنقل العابر وتهيئة بيئة على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتطالب في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[١٩]؛

---

(١٥) EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III) Rev.4.

(١٦) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٧) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/30)، المرفق الأول.

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٤ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر والجوع، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الحدث الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٤٥ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٤٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“.